



اسم المقال: دور البرلمان في معالجة تحديات الأمن الإنساني برلمان اقليم كردستان انموذجاً "دراسة تطبيقية"

اسم الكاتب: أ.م.د. ياسين آشور

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9801>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 04:06 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



دور البرلمان في معالجة تحديات الأمن الإنساني برلمان اقليم كردستان انموذجاً "دراسة تطبيقية"

*The Role Of Parliament In Addressing The Challenges Of Human
Security The Parliament Of The Kurdistan Region As A Model
Applied Study*

الكلمات المفتاحية: برلمان اقليم كردستان، الامن الانساني، الدور التشريعي و الرقابي.

*Keywords: The Parliament of the Kurdistan Region, Human Security, legislative and
supervisory role.*

DOI: <https://doi.org/10.55716/jjps.Co.2024.2.4>

أ.م.د. ياسين آشور

جامعة كرميان

Assist. Prof. Dr. Yaseen Ashour

Garmian University

Yasin.ashur@garmian.edu.krd

ملخص البحث*Abstract*

يؤدي البرلمان؛ بوصفه أحد المكونات الرئيسة للنظام السياسي، دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الإنساني. إن البرلمان والبرلمانيين هم خير من يفهم السياق السياسي والاجتماعي الذي يعملون في ظله، وهم أفضل من يقدر على تحديد ما يمكن وما ينبغي القيام به لتمكين البرلمان من اداء دور فعال في تحقيق أبعاد الأمن الانساني. وبطبيعة الحال، يختلف دور البرلمان في تحقيق الأمن الإنساني من بلد إلى آخر، ويعتمد ذلك على مدى فعالية المؤسسة البرلمانية وقدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها. يواجه المجتمع الكردستاني؛ كأى مجتمع آخر، تحديات الامن الانساني. ويعد برلمان كردستان، بوصفه مؤسسة مهمة، فاعلاً رئيساً لمعالجة هذه التحديات، سواء طريق التشريع أو عبر رقابة السلطة التنفيذية. الغرض الرئيس من هذه الدراسة هو إبراز دور برلمان إقليم كردستان فيما إذا كان قادراً على القيام بدوره في معالجة تحديات الامن الانساني أم لا؟ وذلك من خلال المهمة التشريعية والرقابية. وتسعى هذا البحث الإجابة عن هذا السؤال عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على العينة من أعضاء برلمان كردستان في الدورتين (الرابعة والخامسة).

Abstract

Parliament Leads; As one of the main components of the political system, a crucial role in achieving humanitarian security. Parliament and parliamentarians are the best who understands the political and social context that they are working in shadow, and they are better than who can determine what can be done and what should be done to enable Parliament to play an effective role in achieving the dimensions of humanitarian security. Of course, the role of Parliament in achieving humanitarian security differs from one country to another, and this depends on the effectiveness of the parliamentary institution and its ability to monitor and hold the executive authority.

The Kurdistan society faces; Like any other society, human security challenges. As an important institution, the Kurdistan Parliament is an important institution, a president to address these challenges, whether by legislation or through the control of the executive. The main purpose of this study is to highlight the role of the

Kurdistan Region Parliament if it is able to play its role in addressing the challenges of human security or not? This is through the legislative and oversight task. This research seeks to answer this question by distributing the questionnaire form to the sample of members of the Kurdistan Parliament in the two sessions (fourth and fifth).

المقدمة

Introduction

برز مفهوم الأمن الإنساني بعد الحرب الباردة وذلك من خلال إدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية الاجتماعية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية ويعني الأمن الإنساني التحرر من الخوف دون تحرر من الحاجة والسعي للحصول عليها في بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية آمنة. أي بمعنى الاعتراف بالحقوق الأساسية لإنسان وحمايته من المخاطر التي تهدد تهميشه أو الغاءه، وتمكينه من خلال توفير التعليم المناسب ووجود مناخ العام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة وحق المشاركة السياسية والانتخابات الحرة والنزيهة. وبالمقابل فان السعي لتحقيق الأمن الإنساني يواجهه جملة من التحديات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والبيئية والعسكرية التي تعرقل ان يصل بالمجتمع إلى مرحلة من الرفاهية وتمنع تنمية قدرات افرادها من تتمتع بالحريات العامة ومواجهة المشاكل المجتمعية. ومن هنا يأتي دور البرلمان بوصفه أحد المكونات الرئيسة للنظام السياسي، دوراً حاسماً في معالجة تلك التحديات ومواجهتها من خلال السلطات الممنوحة له وفق الدستور. وبما ان البرلمان هو جهة مخولة حصرياً لإصدار وسن القوانين فهو مسؤول عن معالجة تلك التحديات من الناحية القانونية، ليس هذا فسحب بل عليه أن يقوم بتقييم تنفيذ تلك القوانين من قبل السلطة التنفيذية في مختلف القطاعات والمناطق في الدولة، وذلك من أجل التأكد من ان التشريعات تلبي حاجات المجتمع و تشمل كل المواطنين بدون باستثناء هذا من جهة، ومن جهة اخرى مراقبة السلطة التنفيذية من سلامة تطبيقها في المجتمع.

أما بخصوص برلمان اقليم كردستان- العراق و كما جاء في نظامه داخلي يعد أعلى سلطة تشريعية ورقابية في الإقليم، والمرجع السياسي والقانوني⁽¹⁾. وعليه فان التصدي لتحديات الأمن الإنساني في الإقليم تقع على عاتقه من الناحية التشريعية و الرقابية. ولكن كما هو معروف ان تحديات الأمن الإنساني من خصائصها انها مترابطة وعالمية وقد تكون بعضها قوية كالنزاعات العنيفة والوبائيات

والكوارث الطبيعية والبيئية تتجاوز مقدرة الدولة من ان تقوم بمعالجتها، لذلك فان البرلمان لا يتمكن من درء هذه التحديات لوحده وحتى الحكومة ايضا قد تعجز عن ذلك. ومع هذه الحقيقة فتبقى دور البرلمانات بما فيها دور برلمان اقليم كردستان- العراق محورية ورئيسة لمعالجة تحديات الأمن الإنساني، وذلك بسبب إن البرلمان والبرلمانيين هم خير من يفهم السياق السياسي والاجتماعي الذي يعملون في ظله، وهم أفضل من يقدر على تحديد ما يمكن وما ينبغي القيام به لتمكين البرلمان من اداء دور فعال في تحقيق أبعاد الأمن الانساني.

وفي هذا البحث حاولنا تقييم دور برلمان اقليم كردستان- العراق من الناحية التشريعية والرقابية وذلك من خلال استطلاع الرأي لعينة من أعضاء البرلمان في الدورتين الرابعة والخامسة.

مشكلة البحث:

Research problem:

يواجه المجتمع الكوردستاني؛ كأى مجتمع آخر، تحديات الامن الانساني ويعد برلمان كوردستان، بوصفه مؤسسة مهمة، فاعلاً رئيساً لمعالجة هذه التحديات، سواء طريق التشريع أو عبر رقابة السلطة التنفيذية. وعليه تتمثل مشكلة البحث الرئيسية في الإجابة على السؤال الآتي: ما هو دور برلمان كوردستان في معالجة تحديات الأمن الإنساني من الناحية التشريعية والرقابية.

فرضية البحث:

Hypothesis of research:

تكمن فرضية البحث في النقطتين الرئيسيتين الآتيتين وهما:

1. أدى برلمان كوردستان دوراً كبيراً من حيث قيامه بتشريع القوانين التي تمس ابعاد تحديات الأمن الإنساني في الإقليم.
2. كانت فعالية الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان أداءً متواضعاً ولم يفلح البرلمانيين في مزاوله هذا الواجب بشكل صحيح وفعال.

أهمية البحث:

Importance of research:

تتبع أهمية البحث، من كونه يسلط الضوء على دور برلمان اقليم كردستان- العراق في معالجة تحديات الأمن الإنساني في الاقاليم وذلك من خلال استقصاء آراء عينة من اعضاء البرلمان في دورتي الانتخابيتين الرابعة والخامسة بخصوص تقييم دور البرلمان من الناحية التسريعية والتنفيذية. فضلا عن ان

البحث يوفر تقييمات واقعية وأكاديمية لمكانة البرلمان للمهتمين بشان البرلمان ودوره في المجتمع والنظام السياسي.

حدود البحث:

Limits of research:

الحدود المكانية: يقتصر البحث على استقصاء وجهات نظر عينة من أعضاء برلمان اقليم كردستان- العراق في الدورتين الرابعة (2013- 2028) والخامسة (2018-2022) عن مدى قدرة البرلمان في معالجة تحديات الأمن الإنساني في الاقليم من ناحية التشريعية والتنفيذية. أما الحدود الزمنية فقد تم تطبيق الاستبانة في غضون شهر واحد وهو شهر (آذار 2024). وتحدد الحدود البشرية في (122) عضواً من أعضاء برلمان اقليم كردستان- العراق في الدورتين الرابعة والخامسة من مختلف القوائم والكتل البرلمانية.

منهج البحث:

Methodology of research:

انطلاقاً من أسئلة البحث واهدافه، استخدمنا المنهج الوصفي المسحي، عن طريق جمع البيانات والمعلومات النظرية من مصادر علمية وأكاديمية، ثم وضعنا بوضع استبانة لغرض استقصاء آراء عينة من أعضاء برلمان اقليم كردستان- العراق في الدورتين الرابعة (2013- 2028) والخامسة (2018-2022) حول قيام البرلمان بواجبه الرئيسي لتصدي ومعالجة الأمن الإنساني في الإقليم. ومن ثم استخدام البرنامج (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية-SPSS) لتحليل البيانات والتوصل الى النتائج العلمية و واقعية.

هيكل البحث:

Structure of research:

ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة فضلاً عن المقدمة والأستنتاجات وذلك على النحو التالي: المبحث الأول: الإطار النظري حيث تناولنا فيه مفهوم الأمن والأمن الإنساني وكذلك المؤسسة البرلمانية ودورها في تحقيق الأمن الإنساني. أما المبحث الثاني فيتعلق بتوضيح الأطر المنهجية و الإجراءات البحثية. والمبحث الثالث خصص لإستخراج نتائج الاستبانة ودور برلمان اقليم كردستان- العراق من ناحية التشريعية والرقابية لمعالجة تحديات الأمن الإنساني في الاقليم. واختتم البحث بأهم النتائج والتوصيات التي توصلنا اليها من خلال دراستنا.

المبحث الأول

The First chapter

الإطار النظري للمبحث

Theoretical framework of research

1. مفهوم الأمن و الأمن لأنساني:

1. The concept of security and Human Security:

يشير مصطلح الأمن بشكل عام، إلى تدابير التي يتبناها مجتمع معين أو حكومة ما لحماية الشعب من كل ما يهدد خطر البقاء من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية وتطوير القدرات بما يحمي المصالح القائمة ويعزز المصالح التي تسعى لتحقيقها. ويتمحور هذا المفهوم حول فكرة الدفاع عن البقاء ضد الأخطار الخارجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية، أو أية أخطار أخرى تهدد هذا البقاء⁽²⁾. أما المفهوم المعاصر للأمن وهي مجموعة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة مواطنيها ومؤسساتها وتلبية احتياجاتها، الضامنة للاستقرار وكذلك من اجل الحماية والدفاع عن مصاحلها الحيوية، خاصة حمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة، داخليا وخارجيا مع مراعاة متغيرات البيئة الداخلية والأقليمية والدولية⁽³⁾.

يعود اصل كلمة الأمن في اللغة الإنجليزية (*securitas*) المركبة أساساً من (*sini*) والتي يقصد بها غير (*cure*) والتي تعني غياب السلامة والأمن، ومن خلال هذا التعريف اللغوي يتضح أن البداية الأولى لم يقصد بها باضرورة درجة تحقيقه أو الحصول عليه بل إمكانية فقدانه تعتبر موضوع الأمن⁽⁴⁾. أما في اللغة العربية فقد ورد كلمة (الأمن) بانها مرادفة للأمان والطمأنينة والحماية بالتالي هي نقيض الخوف ومساوية للابتعاد عن المخاطر⁽⁵⁾.

أما (الأمن) اصطلاحاً فعلى الرغم من العقيد والغموض⁽⁶⁾ الذين يكتنفان مفهوم الأمن، وتفاوت وجهات النظر حو ماهيته، الا ان جوهر كل تعرف حول الأمن يدور حول تهديد- الخوف- القلق. فعلى سبيل المثال عرف الموسوعة الاستراتيجية الأمن: "كانه شخص يعتبر نفسه غير مهدد بهذا الخطر أو ذاك، أو يظن أن لديه الوسائل للرد عليه ان تحول هذا الخطر ليصبح واقفاً"⁽⁷⁾، أما قاموس (*Chambers*) فيعرف الأمن: "بأنه التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوفير السلامة والإستقرار"⁽⁸⁾، والأمن عند باري بوزان (احد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، وأبرز مفكري مدرسة كوبهاجن لإبحاث السلام والأمن) هو الحالة التي يكون النقاش فيها دائرة

حول السعي للتحرر من التهديد⁽⁹⁾، أما (والتر ليبمان) فيرى ان الأمن من وجهة نظر موضوعية انعدم وجود أي تهديد للقيم المكتسبة ومن وجهة نظر ذاتية انعدام وجود مخاوف من خطر يعترض هذه القيم⁽¹⁰⁾. من خلال من تم طرحه يمكن القول إن الأمن هو ذلك الشعور الذي من خلاله يتم الاحساس به بالأمان والمرتبط بغياب التهديد وغياب هاجس الخوف وتوفير الحق في البقاء من خلال التحرر من المخاطر التي قد تهدد وجوده.

ومن الناحية التاريخية ان مفهوم الأمن كان يحصر إهتمامه بالدولة أي تركيز على الدولة كمحور رئيسي وهو ما يعني ان الأمن يرتبط بطبيعة تكوين الدولة والتي يعد هذا الأخير أحد اسباب نشأتها. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وانتشار سريع لظاهرة العولمة وبروز نظام عالمي جديد تغير مفهوم الأمن ليصبح مفهوماً شاملاً لا يقتصر على الدولة فحسب بل وتشمل المجتمعات أيضاً، إذ أنّ هنالك تباينات بين الأغنياء والفقراء والأقليات والأكثرية ونزاعات إقليمية وعرقية "أثنية" وتنافر داخلي وما يصاحب ذلك من كوارث ونكبات⁽¹¹⁾، كلها أمور تدفع باتجاه التركيز على المشاكل المتعلقة بالمجتمعات أكثر من تعلقها بالدولة. وهذه التحولات كانت خلفية أو عامل مساعدة لبروز مقاربة الأمن الإنساني والتي يصطلح عليها في كثير من الدراسات بالمقاربة الشاملة للأمن⁽¹²⁾. ومنذ ذلك الحين أي في عقد التسعينيات سعوا الكثير من المفكرين إلى تحويل النقاشات الأمنية بعيداً عن توجهها التقليدي المتمركز حو (محورية الدولة) من اجل حماية وتعزيز وضع الأفراد داخل المجتمعات. إذاً ظهور الأمن الإنساني جاء كتحدٍ لأفكار الأمن التقليدي، غير ان الأمن التقليدي - أي الأمن القومي - وكذلك الأمن الإنساني ليست مفاهيم متنافية. فقد قيل انه من دون أمن الإنسان لا يمكن ان يحقق أمن الدولة التقليدي، والعكس بالعكس⁽¹³⁾.

ان أول من لفت الأهتمام العالمي إلى مفهوم الأمن الإنساني هو (محبوب عبد الحق) الإقتصادي والمنظر في مجال التنمية الدولية وذلك في (تقرير التنمية البشرية) ضمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994) والذي سعى في التأثير على قمة العالم (1995) للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن⁽¹⁴⁾. حيث يعرف الأمن ضمن هذا التقرير كمنظور جديد للتنمية. الأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة والمرض والقهر السياسي والإنقاز المفاجيء والضرار لحاجات الإنسانية⁽¹⁵⁾. فمن هنا حدد محررو التقرير أبعاد للأمن الإنساني وهي: (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، الأمن الفكري).

الشكل رقم (1): مقومات الأمن الإنساني وفق تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994



United Nations Trust Fund for Human Security, HUMAN SECURITY HANDBOOK, January 2016, p.7.

أما (كوفي أنان) السكرتير السابق للأمم المتحدة فقد عرف الأمن الإنساني في تقريره لعام (2000) من وجهة نظر أكثر شمولية؛ بأنه يشمل حقوق الإنسان، والحكم الرشيد والحق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وإتاحة الفرص والخيارات لكل أفراد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا اتجاه هي أيضاً خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الإقتصادي ومن النزاعات، لتحقيق التحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في ان ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثمة الأمن القومي⁽¹⁶⁾.

وعرفته لجنة الأمن الإنساني للأمم المتحدة في تقريرها في العام 2003: انه " حماية جوهر الحيوي لجميع البشر بطرائق تعزيز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذات"⁽¹⁷⁾. أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2009) فعرف الأمن الإنساني بأنه: " تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، والمنتشرة والممتدة زمنياً و واسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحرية"⁽¹⁸⁾.

وباختصار شديد يمكن القول ان مفهوم الأمن الانساني يعبر عن نسيج مترابط ومتكامل لمجموع حقوق الإنسان الأساسية والمتكاملة، وغير قابلة للتجزئة، إضافة لاعتماده على مبادئ الكرامة الإنسانية، التي يسعى إلى الحفاظ عليها باعتبارها بمقابلة الجوه الحيوي لجميع الكائنات البشري.

و اهم مستويات عناصر الأمن الإنسان الأساسية هي⁽¹⁹⁾:

1. مستوى الأمن الشخصي والفردي: ويعتبر من أهم عناصر الأمن الإنساني، وهو يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد.
2. المستوى الإقليمي: ويعد التعاون الإقليم لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني وخاصة في قضايا ملائما، مثل قضية الاجئين وبعض الأوبئة و المخدرات.

3. المستوى العالمي: تم ادخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة، بحيث يصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن الإنساني لدراسة أوضاع الأمن الإنساني، والتوصل إلى صيغة إدارة تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية المتعلقة بقضايا الأمن الإنساني وحقوق الأمن الإنساني. أما أهم مرتكزات الأمن الإنساني كما حدده لجنة الأمن الإنساني في الأمم المتحدة فيتجسد في (20):

1. عالمية الأمن الإنساني شاملي عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.
 2. الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوعية الحياة الناس في كل مكان.
 3. الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.
 4. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منهما على الآخر، وهي تتلخص في مكونين أساسيين: الأول هو الحرية من الحاجة، والثاني هو الحرية من الخوف.
2. دور برلمان ف معالجة تحديات الأمن الإنساني:

2. The role of Parliament in addressing human security challenges:

البرلمان مؤسسة دستورية مستقلة، تنشأ هذه الاستقلالية في صلاحيات التشريع بأسم الشعب، أي انه لا يمكن إصدار أي قانون، إلا بعد إقراره في البرلمان، ولا يجوز لأي جهة غير البرلمان إدخال تعديلات أو إلغائه كأصل عام⁽²¹⁾.

ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين. ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية. ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين في الشعب المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر⁽²²⁾. وتكمن أهمية البرلمان في أنه يمثل الشعب أمام الحكومة، ويقوم بوظيفة تشريعية مؤداها سن القوانين اللازمة للدولة. ويزاول كذلك وظيفة مالية، والتي تعني ان ميزانية الدولة يجب ان تعرض على البرلمان وتقر من قبله وبذلك يتسنى له مراقبة كيفية حصول الدولة على مواردها وسبل انفاقها. وللبرلمان؛ بالإضافة إلى وظيفتيه السابقتين (التشريعية والمالية) وظيفة ثالثة على جانب كبير من الأهمية والخطورة، وتلك الوظيفة هي مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبتها على تصرفاتها⁽²³⁾. وان ابرز أهم المهام الرئيسة للمراقبة البرلمانية تتمثل في إظهار ومنع السلوك التعسفي أو أي اجراء غير قانوني وغير دستوري للحكومة والهيئات العامة، ومساءلة الحكومة حول الأموال، وكيفية استخدامها وكشفها والسعي لتحسين الإقتصاد وكفاءة وفعاليات الحكومية، إلى جانب الإطمئنان من ان السياسات الحكومية المعلنة والمسموحة في

البرلمان قد طبقت، وتشمل هذه الوظيفة مدى تحقيق الأهداف التي حددتها التشريعات والبرامج الحكومية، وأخيراً تحسين الشفافية في العمليات الحكومية، وتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة، وهذا الشرط بعد ذاته من أجل تكوين سياسة فعالة⁽²⁴⁾.

وعليه، نقصد بدور برلمان اقليم كردستان- العراق في معالجة تحديات الأمن الإنساني في الأقليم هو صلاحية سن القوانين ومراقبة تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية. فضلاً عن اقرار الموازنة العامة. وهذا ما سنبحثه في المبحث الثالث.

المبحث الثاني

The Second chapter

الأطر المنهجية و الإجراءات البحثية

Methodological frameworks and research procedures

1. مجتمع البحث:

Population Research:

يمكن تعريف مجتمع البحث بأنه: " جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون مشكلة البحث"⁽²⁵⁾. ويتكون مجتمع هذا البحث من جميع أعضاء برلمان اقليم كردستان-العراق الدورتين الرابعة (2013-2018) والخامسة(2002-2018) والبالغ عددهم (222) عضواً موزعون على الكتل البرلمانية مختلفة. الجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم 1

توزيع أفراد مجتمع البحث بحسب الموقع الرسمي لبرلمان اقليم كردستان على شبكة المعلومات الدولية⁽²⁶⁾

مجموع الدورة الرابعة الخامسة	مجتمع البحث		الدورة البرلمانية	الكتل البرلمانية	مجموع الدورة الرابعة الخامسة		مجتمع البحث		الدورة البرلمانية	الكتل البرلمانية	
	العدد	%			العدد	%	العدد	%			
%1.3	3	%0.9	1	الرابعة	الحركة الاسلامية	37.3	83	%34.2	38	الرابعة	ح.د.ك
		%1.8	2	الخامسة				%40.5	45	الخامسة	
%1.3	2	%0.9	1	الرابعة	الكلداني السرياني الاشوري	16.2	36	%21.6	24	الرابعة	التغير
		%1.8	1	الخامسة				%10.8	12	الخامسة	
%1.3	3	%0.9	1	الرابعة	التغير والتجديد	17.5	39	%16.2	18	الرابعة	ا.و.ك

		%0.9	2	الخامسة	التركماني	%		%18.9	21	الخامسة	
%0.9	2	%0.9	1	الرابعة	الحرية	%6.7	15	%0.9	10	الرابعة	أ.إ.ك
		%0.9	1	الخامسة				%4.5	5	الخامسة	
%1.3	3	%1.8	2	الرابعة	الرافدين	%5.8	13	%5.4	6	الرابعة	ج.ع.ك
		%0.9	1	الخامسة				%6.3	7	الخامسة	
%0.9	2	%0.9	1	الرابعة	حزب كادحي كوردستان	%0.9	2	%0.9	1	الرابعة	الارمن
		%0.9	1	الخامسة				%0.9	1	الخامسة	
	1	%0.4	1	الخامسة	الاصلاح التركماني	%0.9	2	%0.9	1	الرابعة	الجهة التركمانية
								%0.9	1	الخامسة	
	3	%1.3	3	الخامسة	تحالف الوحدة القومية		3	%1.3	3	الخامسة	الجيل الجديد
	3	%1.3	3	الخامسة	عضو مستقل		1	%0.4	1	الخامسة	الشعب
	1	%0.4	1	الرابعة	اريل الترمانية		2	%1.8	2	الرابعة	ت. التركماني
	1	%0.4	1	الرابعة	ابناء النهرين		1	%0.4	1	الرابعة	الاتجاه الثالث
	24		24				19 7		197		
222										المجموع الكلي	

2. عينة البحث:

Sample:

تم تعريف العينة على أنها: "فئة تمثل مجتمع البحث (Population Research) أو جمهور البحث، أي جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث"⁽²⁷⁾. وتم اختيار عينة البحث بأسلوب العينة العشوائية البسيطة (Simple Random Sample)⁽²⁸⁾ وهي الدورة الرابعة والخامسة لبرلمان اقليم كوردستان- العراق. إذ بلغ عدد العينة في الدورة الرابعة (61) عضواً، أي بنسبة (54.9%) من حجم مجتمع البحث الكلي في الدورة الواحدة والذي يبلغ عدده (111) عضواً. مع مراعاة الفروق العددية بين الكتل البرلمانية والتي تبلغ عددها إلى (17) كتلة برلمانية. وفي الدورة الخامسة فأخذنا نفس العدد كعينة البحث.

وبالتالي تم توزيع (122) استبانة على أفراد العينة بعد التأكد من صدقها وثباتها. ويوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة البحث في الدورتين الرابعة والخامسة لبرلمان الاقليم على وفق الاستبانات الموزعة والاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل.

جدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية للاستبانات الموزعة والاستبانات المسترجعة والصالحة من أفراد عينة البحث ومجتمعها

الاستبانات الصالحة بالنسبة للمسترجعة المجموع النهائي	الاستبانات غير الصالحة بالنسبة للمسترجعة		الاستبان المسترجعة بالنسبة للموزعة		الاستبان الموزعة على عينة البحث		مجتمع البحث		الدورة البرلمانية	الكتل البرلمانية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
6	85.7%	1	14.2%	7	41.1%	17	44.7%	38	34.2%	4	حزب الديمقراطي
6	100.0%	0	0%	6	33.3%	18	40%	45	40.5%	5	الكوردستاني
12	92.3%	1	7.6%	13	37.4%	35	42.1%	83	37.3%		المجموع
3	75.0%	1	25%	4	16.6%	12	50%	24	21.6%	4	حركة التغيير
4	100.0%	0	0%	4	33.3%	6	50%	12	10.8%	5	
7	87.5%	1	12.5%	8	47.0%	17	47.2%	36	16.2%		المجموع
4	80.0%	1	20%	5	50%	10	55.5%	18	16.2%	4	الاتحاد الوطني
4	100.0%	0	0%	4	30.7%	13	61.9%	21	18.9%	5	الكوردستاني
8	88.8%	1	11.1%	9	39.1%	23	58.9%	39	17.5%		المجموع
1	100%	0	0%	1	20%	5	50.0%	10	9.0%	4	الاتحاد الاسلامي الكوردستاني
2	100%	0	0%	2	50%	4	80.0%	5	4.5%	5	
3	100%	0	0%	3	33.3%	9	60.0%	15	6.7%		المجموع
1	100%	0	0%	1	25%	4	66.6%	6	5.4%	4	جماعة العدل الكوردستاني
0	0%	0	0%	0	0%	5	71.4%	7	6.3%	5	
1	100%	0	0%	1	11.1%	9	69.2%	13	5.8%		المجموع
0	0%	0	0%	0	0%	2	100.0%	2	1.8%	4	الكلداني السرياني الاشوري
1	100%	0	0%	1	100%	1	100%	1	0.9%	5	
1	100%	0	0%	1	50%	2	66.6%	3	1.3%		المجموع
1	100%	0	0%	1	100%	1	100%	1	0.9%	4	الحرية
0	0%	0	0%	0	0%	1	100%	1	0.9%	5	
1	100%	0	0%	1	50%	2	100%	2	0.9%		المجموع

%100	1	%0	0	%100	1	%50.0	1	%1.8	2	4	الرافدين
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	5	
%100	1	%0	0	%50	1	%66.6	2	%1.3	3	المجموع	
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	4	الارمن
%100	1	%0	0	%100	1	%100	1	%0.9	1	5	
%100	1	%0	0	%50	1	%100	2	%0.9	2	المجموع	
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	4	حزب الاشتراكي
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	5	الكوردستاني
%0	0	%0	0	%0	0	%100	2	%0.9	2	المجموع	
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	4	الجهة التركمانية
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	5	
%0	0	%0	0	%0	0	%100	2	%0.9	2	المجموع	
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	4	الحركة الاسلامية
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	4	اريلب التركمانية
%100	1	%0	0	%100	1	%100	1	%0.9	1	4	ابناء النهرين
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	4	الاتجاه الثالث
%100	1	%0	0	%100	1	%50.0	1	%1.8	2	4	التقدم التركماني
%100	1	%0	0	%100	1	%100	1	%0.9	1	4	ت.ت. التركماني
%0	0	%0	0	%0	0	%50.0	2	%2.7	3	5	حركة الجيل الجديد
%0	0	%0	0	%0	0	%40.0	2	%4.5	5	5	عضو مستقل
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	5	الشعب
%100	1	%0	0	%50	1	%66.6	2	%1.3	3	5	الوحدة القومية
%0	0	%0	0	%0	0	%100	1	%0.9	1	5	الاصلاح التركماني
%100	1	%0	0	%100	1	%50	1	%1.8	2	5	التنمية التركماني
%50.0	20	%13.0	3	%37.7	23	%54.9	61	%100	111	مجموع الدورة الرابعة	
%50.0	20	%0	0	%32.7	20	%54.9	61	%100	111	مجموع الدورة الخامسة	
%93.0	40	%6.9	3	%19.3	43	%54.9	122	%100	222	المجموع الكلي	

يتضح من الجدول رقم (2) أن الاستبانات المسترجعة منها (43) استبانة بنسبة (19.3%) من الاستبانات الموزعة على اعضاء الدورتين الرابعة والخامسة لبرلمان كوردستان. حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعة من قائمة (ح.د.ك) (13) استبانة، أي بنسبة (37.4%) من المجموع الكلي ل (43)

استبانة مسترجعة، وتم استبعاد (1) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك أصبح عدد الاستبانة المستوفاة والجاهزة للتحليل (12) بنسبة (92.3%) من مجموع البيانات المسترجعة. بينما بلغ عدد الاستبانة المسترجعة من قائمة التغيير الاساس (8) استبانة، اي بنسبة (47.0%) من المجموع الكلي لـ (43) استبانة مسترجعة، وتم استبعاد استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك أصبح عدد الاستبانة المستوفاة والجاهزة للتحليل (7) بنسبة (87.5%) من مجموع البيانات المسترجعة. في حين بلغ عدد الاستبانة المسترجعة من قائمة (أ.و.ك) (9) استبانة، أي بنسبة (39.1%) من المجموع الكلي لـ (43) استبانة مسترجعة، وتم استبعاد استبانة واحدة لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك أصبح عدد الاستبانة المستوفاة والجاهزة للتحليل (8) بنسبة (88.8%). أما بالنسبة للاستبانة المسترجعة من قوائم الأخرى وكما هو موضح في الرقم (2) فقد بلغ عددها (13) استبانة صحيحة. وبذلك أصبح عدد الاجمالي لاستبانة المستوفاة والجاهزة للتحليل (40) أي بنسبة (93.0%) من مجموع البيانات المسترجعة، وبنسبة (32.7%) من أعضاء عينة البحث.

3. خصائص أفراد البحث بحسب متغيرات البحث:

3. Characteristics Of Search Personnel By Search Variables:

يمكن حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث بحسب متغيرات: السن والجنس والشهادة والسكن كما تبينه النتائج بجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

التكرارات والنسب مئوية لأفراد العينة الذين جاوبوا فقرات الاستبانة وفقاً لمتغيرات السن والنوع الاجتماعي والجنس والشهادة والسكن

النوع الاجتماعي		الفئة العمرية				الشهادة				السكن			
ذكور	إناث	35-25	25-35	45-60	60 فما فوق	اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتورا	أرييل	السليمانية	دهوك
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
24	60%	6	15%	12	27.5%	0	0%	24	60%	5	12.5%	14	35%
16	40%	21	47.5%	1	2.5%	3	7.5%	8	20%	17	42.5%	9	22.5%
04	%	04	%	001	%	04	%	001	%	04	%	001	%

يتضح من جدول (3) أيضاً ان غالبية أعضاء العينة من الذكور، إذ بلغ عددهم (24) أي بنسبة (60%) من المجموع الكلي للعينة. أما بالنسبة للاناث، فقد بلغ عددهن (16) عضواً أي ما يُمثل (40%) من إجمالي العينة.

يتبين من جدول (3) أيضاً بأن عدد أعضاء العينة بحسب متغير السن تراوح بين (9) عضواً ضمن الفئة العمرية (من 25 الى 35) أي بنسبة (15%)، و(21) عضواً ضمن الفئة العمرية (من 35 الى 45) أي بنسبة (47.5%)، وبذلك تشكل هذه الفئة العمرية اغلبية اعضاء العينة. و(12) عضواً ضمن الفئة العمرية (من 45 الى 60) أي بنسبة (27.5%)، وعدد أعضاء ضمن الفئة العمرية (من 60 فما فوق) عضواً واحداً أي بنسبة (2.5%) من اجمالي عدد العينة.

ونلاحظ من الجدول أيضاً بان عدد أفراد العينة الذين يحملون شهادة الدبلوم يبلغ (3) فرداً أي بنسبة (7.5%). أما حملة شهادة البكالوريوس فبلغ عددهم (24) فرداً ما يمثل (60%) من اجمالي عدد العينة، وبذلك يشكلون الأغلبية. أما بالنسبة لحملة شهادة الماجستير، فقد بلغ عددهم (8) عضواً أي ما يُمثل (20%) من إجمالي العينة. وعدد الاعضاء الذين يحملون شهادة الدكتوراه (5) عضواً أي بنسبة (12.5%) من إجمالي العينة.

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أيضاً ان معظم المستجيبين هم من محافظة السليمانية بنسبة (42.5%)، ثم تأتي محافظة اربيل في المرتبة الثانية بنسبة (35%)، أما المستجيبين في محافظة دهوك فقد كانت بنسبة منخفضة بنسبة (22.5%).

4. أدوات البحث:

4. Search Tools:

أ- الاستبانة (Questionnaire):

تم تعريف الاستبانة على أنها: "أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجري تعبئتها من قبل المستجيب، ويستخدم لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المستجيبين، ولجمع الحقائق هم على علم بها، ولهذا يستخدم بشكل رئيس في مجال الدراسات التي تهدف الى استكشاف حقائق عن الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي العام وميول الأفراد"⁽²⁹⁾. أي انها أداة أو طريقة لجمع البيانات قوامها الإعتماد على مجموعة من الأسئلة المكتوبة للحصول على البيانات التي تفيد في الإجابة على مشكلة من المشكلات⁽³⁰⁾.

تضمنت الاستبانة مقدمة تبين الهدف من الدراسة، وإرشادات للإجابة على عباراتها. وتتكون من جزأين؛ الأول تضمن المعلومات العامة عن أفراد عينة البحث متمثلة في المتغيرات التالية: (النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، الشهادة، السكن، أعضاء الكتل البرلمانية في الدورتين الرابعة والخامسة)، أما الجزء الثاني منها فقمنا فيه بتحديد (56) فقرة موزعة على محورين رئيسيين لأستطلاع رأي المستجيبين عن دور برلمان اقليم كردستان- العراق في مجالي التشريع والرقابة.

ب- صدق الاستبانة (Validity):

المقصود بالصدق هو أن يقيس الاختبار أو الأداة ما وضعت لقياسه⁽³¹⁾. و قد تم التحقق من صدق الاداة عن طريق عرض فقراتها في صورها الأولية على عدد من السادة المحكمين^(*) ممن لديهم الخبرة في هذا المجال، وقد بلغ عددهم (3) عضواً. ومطالبة بإبداء آرائهم عن الفقرات الواردة في الاستبانة من حيث: وضوحها وسلامة صياغتها اللغوية ومدى ملائمتها وأهميتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها إما بالحذف او بالإضافة أو إعادة الصياغة بما يروونه مناسباً. وفي ضوء المقترحات التي ابدوها قمنا بتعديل الفقرات التي أشاروا لضرورة تعديلها، وتم دمج بعض الفقرات، وحذف بعضها الآخر، وإضافة فقرات اخرى. وبذلك اتخذت الاستبانة شكلها النهائي، وأصبحت تتألف من (56) فقرة موزعة على محورين.

ج- ثبات الاستبانة (Reliability):

تم تأكد من ثبات الاستبانة باستخدام الاختبار واعادة الاختبار (Re-Tess Method) على عينة عشوائية (Random Sample) مكونة من (10) عضواً من أعضاء برلمان كردستان- العراق من خارج أفراد العينة الاصلية، وبفاصل زمني يبلغ اسبوعين، واستخدمنا معامل ارتباط (بيرسون)، فوجدنا ان معامل الثبات هو (0,84) وهو معامل ثبات مقبول لأغراض الدراسة والبحث.

وقد استخدمنا مقياسي ليكرت ((Likert) الثلاثي والخماسي لمعرفة آراء أعضاء برلمان كردستان- العراق حول الدور التشريعي والرقابي للبرلمان في معالجة تحديات الأمن الانساني في الاقليم. إذ استخدم مقياس ليكرت الثلاثي في مجال التشريع بمستوياتها الثلاثة، بحيث تم اعطاء الدرجة الموزونة (3) ل (موافق)، ودرجة (2) ل محايد، ودرجة (1) ل (غير موافق). ولمعرفة إتجاه العينة ولأغراض تحليل البيانات تم تصنيف المتوسطات إلى ثلاثة مستويات على وفق القانون الحسابي التالي:

المتوسط الحسابي⁽³²⁾ = $\frac{\text{اقل قيمة} - \text{أكبر قيمة}}{\text{عدد البدائل}} = \frac{1-3}{3} = \frac{2}{3} = 0.66$ ، أي سوف يكون قيمة (0.66) هي طول

الفئة، وبناءً عليه سيصبح تقسيم مدى متوسطات إجابات أفراد العينة كما يشير الجدول رقم(4) .

جدول رقم (4)

الإتجاه	غير موافق	لا اعلم	موافق
الفئة	1.66-1	2.33-1.67	3-2.34

وفي مجال الرقابة البرلمانية تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert) بمستوياتها الخمسة، بحيث اعطيت درجة (5) لموافق بشدة، ودرجة (4) لموافق، ودرجة (3) لمحايد، ودرجة (2) لمعارض، ودرجة (1) لمعارض بشدة. ولمعرفة إتجاه العينة ولأغراض تحليل البيانات تم تصنيف المتوسطات إلى خمسة مستويات على وفق القانون الحسابي التالي:

المتوسط الحسابي (33) = $\frac{\text{اقل قيمة} - \text{أكبر قيمة}}{\text{عدد البدائل}} = \frac{1-5}{5} = \frac{1-5}{5} = 0.80$ ، أي سوف يكون قيمة (0.80) هي طول

الفئة، وبناءً عليه سيصبح تقسيم مدى متوسطات إجابات أفراد العينة كما يشير الجدول رقم (4).

جدول رقم (5)

متوسطات الوزن النسبي لإجابات العينة

الإتجاه	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الفئة	1.80-1	2.60-1.81	-2.61 3.40	4.20-3.41	5-4.21

د- المعالجة الاحصائية (statistical processing):

للولصول إلى نتائج البحث وتحليلها، تم ترميز فقرات البحث ومن ثم ادخالها في البرنامج الاحصائي (SPSS) أي (Statistical Package for the Social Sciences) الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث تم استخدام الاساليب والطرق الاحصائية الآتية:

1. حساب النسبة المئوية لمعرفة درجة المشاركة وعدم المشاركة في اتخاذ القرار.
2. المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
3. الإنحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

المبحث الثالث

The Third Chapter

نتائج البحث ومناقشتها

Research Results And Their Discussion

سنقوم في هذا المبحث بعرض نتائج كل سؤال من اسئلة بنود المحور الثاني والثالث في الاستبانة التي توصل اليها الباحث بجوانبها الاحصائية و الوصفية وتحليلها، فضلاً عن تقديمنا المقترحات على ضوء النتائج.

إجابات المحور الثاني: الجانب التشريعي:

Answers To The Second Axis: The Legislative Aspect:

يتكون المحور من خمسة بنود رئيسة وهي: الجانب الاقتصادي، التربية والتعليم، البيئة، الصحة، الجانب الأمني. وان الدافع الجوهرى وراء اخذ هذه الجوانب كنموذج لدور برلمان كوردستان- العراق في معالجة تحديات الأمن الانساني في الاقليم يعود الى اولويتهم وتأثيرهم الكبير في تحقيق التطور والتنمية المجتمعية.

نتائج البند الأول: الجانب التشريعي في مجال الاقتصاد

يتكون هذا البند من احد عشر اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واتجاه العينة لاستجابات أفراد البحث، وكانت اجابات المستجيبين كما يلي:

جدول (6)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لأسئلة

البند الأول من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	نموذج موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	قام برلمان كوردستان باصدار القانون للقضاء على الفقر	8	20%	2	5%	30	75%	2.55	0.815	موافق
2	قام برلمان كوردستان باصدار القانون للحد من البطالة	9	22.5%	3	7.5%	28	70%	2.48	0.847	موافق
3	قام برلمان كوردستان باصدار القانون	9	22.5%	3	7.5%	28	70%	2.48	0.847	موافق

									لتحسين مستوى المعيشي للمواطنين في الاقليم	
موافق	0.736	2.65	%80	32	%5	2	%15	6	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتنظيم النظام الاقتصادي	4
موافق	0.876	2.45	%70	28	%5	2	%25	10	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لاستقرار وامن الاقتصادي	5
موافق	0.549	2.83	%90	36	%2.5	1	%7.5	3	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحماية وزيادة الانتاج المحلي	6
موافق	0.897	2.38	%65	26	%7.5	3	%27.5	11	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص	7
موافق	0.925	2.38	%67.5	27	%2.5	1	%30	12	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية	8
موافق	0.564	2.80	%87.5	35	%5	2	%7.5	3	قام برلمان كوردستان باصدار قانون لحقوق و واجبات العمال واصحاب العمل	9
موافق	0.778	2.60	%77.5	31	%5	2	%17.5	7	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار راسمالهم في الاقليم ورعاية حقوقهم	10
لا اعلم	0.883	2.30	%57.5	23	%15	6	%27.5	11	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لمواكبة وتأقلم اقتصاد الاقليم مع التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية	11
موافق	0.511	2.53							المستوى الكلي للبلد	

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) ما يلي:

1. من السؤال رقم (1) إلى السؤال رقم (10) والذي يمثل بمعرفة اراء المشاركين في الاستبانة حول اصدار برلمان كوردستان -العراق لقوانين متعلقة في مجالات (القضاء على الفقر، الحد من البطالة، تحسين مستوى المعيشي للمواطنين في الاقليم، تنظيم النظام الاقتصادي، الاستقرار والأمن الاقتصادي، حماية وزيادة الانتاج المحلي، الحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص، تحديد حقوق و واجبات العمال واصحاب العمل، تشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار رأسمالهم في الاقليم ورعاية حقوقهم) نرى بان الاستجابات كانت بمجملها (موافقة)، حيث بلغ المتوسط العام لهذه المجالات (2.55) وبانحراف معياري بلغ (0.527) وهي قيمة اقل من واحد صحيح مما

يعني تجانس افراد عينة البحث في تفديريهم لدور البرلمان في القيام بواجباته الرئيسة حول اصدار قوانين بخصوص تلك المجالات.

2. وفيما يخص السؤال رقم (11) عن قيام برلمان كوردستان باصدار القانون لمواكبة وتأقلم اقتصاد الاقليم مع التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية يتبين من نتائج السؤال ان اتجاه العينة هو (لا اعلم) وبانحراف معياري (0.511). وربما يعود سبب هذه النتيجة إلى ان النظم الاقتصادي في الاقليم كان نظاماً اقتصادياً هشاً ويعاني من مشاكل عميقة سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي.

نتائج البند الثاني: الجانب التشريعي في مجال التربية والتعليم

يتكون هذا البند من ستة اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واتجاه العينة لاستجابات أفراد البحث، وكانت اجابات المستجيبين كما يلي:

جدول رقم (7)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لأسئلة البند

الثاني من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	غير موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لمحو الأمية	8	20%	3	7.5%	29	72.5%	2.53	0.816	موافق
2	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحماية حقوق الاطفال من حيث التربية والتعليم	11	27.5%	1	2.5%	28	70%	2.43	0.903	موافق
3	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتطوير البنية التحتية للتربية والتعليم	9	22.5%	2	5%	29	72.5%	2.50	0.847	موافق
4	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لاجودة برامج التربية والتعليم	8	20%	2	5%	30	75%	2.55	0.815	موافق
5	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحماية حقوق المعلم والطلاب و واجباتهم	9	22.5%	3	7.5%	28	70%	2.48	0.847	موافق
6	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في	27	67.5%	3	7.5%	10	25%	1.58	0.874	غير

موافق									تخصيص نسبة ملائمة لقطاع التربية والتعليم من الموازنة العامة للاقليم
موافق	0.559	2.34	المستوى الكلي للبلد						

يتضح في الجدول (7) ان اتجاه افراد العينة على المستوى الكلي لهذا البند (موافقون) بمتوسط حسابي بلغ (2.34) وبانحراف معياري (0.559)، وهذه النتيجة تدل على ان برلمان اقليم كردستان قد قام بدوره الرئيسي في تشريع القوانين في مجالي التربية والتعليم. فيما يتعلق بسؤال رقم (6) نرى بان اتجاه افراد العينة هو (غير موافق) بمتوسط حسابي (1.58) يعود سبب ذلك الى عدم وجود مشروع أو قانون الموازنة العامة في برلمان في الدورتين الرابعة والخامسة. أي ان حكومة اقليم كردستان لم تكن لديها قانون الموازنة حتى يقوم البرلمان بتخصيص المبلغ المناسب لقطاعي التربية والتعليم.

نتائج البند الثالث: الجانب التشريعي في مجال البيئة

Results Of The Third Item: Legislative Aspect In The Field Of Environment

خصص هذا البند لدور برلمان كردستان في مجال تشريع القوانين بخصوص البعد البيئي في الاقليم. وبدوره يتكون من خمس اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكررات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واتجاه العينة لاستجابات أفراد البحث، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (8)

التكررات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لأسئلة البند

الثالث من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	البيانات	موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	قام برلمان كردستان باصدار القانون لحماية وتحسين البيئة	3	32	80%	5	12.5%	32	80%	2.73	0.599	موافق
2	قام برلمان كردستان باصدار القانون لتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار راسمالهم في مجال البيئة	3	32	80%	5	12.5%	32	80%	2.73	0.599	موافق
3	قام برلمان كردستان باصدار القانون لتنظيم مشاركة منظمات المجتمع المدني للحكومة في حماية البيئة	5	32	80%	3	12.5%	32	80%	2.68	0.694	موافق

موافق	0.705	2.63	%35	30	%12.5	5	%12.5	5	قام برلمان كوردستان باصدار القانون الازم لاصحاب المعامل والمنشآت لعدم تلوث البيئة	4
غير موافق	0.459	1.98	%25	10	%17.5	7	%57.5	23	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في تخصيص نسبة ملائمة لحماية وتحسين البيئة من الموازنة العامة للاقليم	5
موافق	0.353	2.67	المستوى الكلي للبد							

يُظهر الجدول رقم (8) ان اتجاه أفراد العينة من السؤال رقم (1) إلى السؤال رقم (4) هو (موافق)، مع محتوى الاسئلة، وأيضاً على المستوى الكلي للبد بمتوسط حسابي (2.97) وانحراف معياري (0.353) وهذه النسبة يدل على ان هناك عدم تشتت وتقارب كبير بين اجابات المستجيبين. نستنتج من ذلك ان برلمان كوردستان قد عالج الكثير من ابعاد التحديات البيئية الموجودة في الاقليم من ناحية التشريعية. ولكن دوره في تخصيص نسبة ملائمة لحماية وتحسين البيئة من الموازنة العامة أظهر نتائج السؤال أن اتجاه العينة هو (غير موافق)، أي أن أكثر من النصف المشاركين كانوا مع عدم وجود الدور للبرلمان في تخصيص المبلغ المالي المناسب لتصدي ومعالجة تحديات الأمن البيئي. نتائج البند الرابع: الجانب التشريعي في مجال الصحة:

Results of item IV: legislative aspect in the field of Health:

يتكون البند من اربع اسئلة والتي تعبر عن المهمة التشريعية لبرلمان كوردستان بخصوص الابعاد الصحية في الاقليم. للإجابة عن فقرات هذا البند تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واتجاه العينة لإستجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لأسئلة البند

الرابع من المحور الثاني

رقم السؤال	الفقرة	غير موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لحماية حقوق المريض والكوادر الطبية	2	%5	1	%2.5	37	%92.5	2.88	0.463	موافق

و واجباتهم										
موافق	0.679	2.73	%85	34	%2.5	1	%12.5	5	2	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتنظيم صناعة وتجارة الأدوية والاستلزمات الطبية
موافق	0.723	2.70	%45	34	%0	0	%15	6	3	قام برلمان كوردستان باصدار القانون لتطوير البنية التحتية للرعاية الصحية في الاقليم
غير موافق	0.807	1.63	%20	8	%22.5	9	%57.5	23	4	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في تخصيص نسبة ملائمة للرعاية الصحية من الموازنة العامة للاقليم
موافق	0.397	2.48	المستوى الكلي للبد							

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على اسئلة الاستبيان جاءت بدرجة (موافق)، وهي (2.48) من الدرجة الكاملة (3) بمعنى ان برلمان كوردستان يقوم واعي بدورها التشريعي. ولكن كما هو الحال في الجدول رقم (7 و 8) ان برلمان كوردستان أيضاً كان عاجزاً أمام تعامل مع كيفية تخصيص مبلغ مناسب لرعاية الصحية، لان كما هو معروف ان حكومة اقليم كوردستان لم ترسل الميزانية العامة للبرلمان لكي يقوم الأخير بدورها في هذا المجال.

نتائج البند الخامس: الجانب التشريعي في مجال الأمن

Results of item v: legislative aspect in the field of security

يتكون البند من سؤالان رئيسيان هما دور برلمان اقليم كوردستان- العراق في تشريع قانون منع الارهاب ومكافحته و تخصيص مبلغ مناسب في المجال نفسه. للإجابة عن السؤالين تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واتجاه العينة لإستجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (10)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لإسئلة البند الخامس من المحور الثاني

المسألة	رقم	التوجه	موافق	غير موافق	%	لا اعلم	%	موافق	%	إتجاه العينة
1	قام برلمان كوردستان باصدار قانون منع الارهاب ومكافحته	0	39	1	%2.5	1	%0	0	0	موافق
2	برلمان كوردستان كان له دور حاسم لتخصيص نسبة	18	15	7	17.5	7	%45	18	18	غير موافق

موافق			%		%			ملائمة من الميزانية العامة للاقليم لمنع الارهاب ومكافحته
موافق	0.477	2.45	المستوى الكلي للبلد					

من الجدول رقم (10) نلاحظ من السؤال الأول والذي يمثل بمعرفة اراء المشاركين في الاستبانة حول اصدار برلمان كوردستان لقوانين متعلقة في مجال منع الارهاب ومكافحته كانت (موافقة)، حيث بلغ المتوسط العام لهذا السؤال هو (2.98) وبانحراف معياري بلغ (0.477) وهي قيمة اقل من واحد صحيح مما يعني تجانس افراد عينة البحث في تقديرهم لدور البرلمان في القيام بواجباته الرئيسية حول اصدار قانون في هذا لمجال. وفيما يخص السؤال الثاني نرى ان اتجاه العينة هو (غير موافق) بمتوسط حسابي (1.93) وبانحراف معياري (0.917). أي بمعنى لم يؤدي برلمان كوردستان دوره المطلوب في تخصيص اموال مناسبة لمعالجة تحديات الارهاب ومكافحته.

إجابات المحور الثالث: الجانب الرقابي:

Answers to the third axis: the regulatory aspect:

يُركز هذا المحور على الوظيفة الرقابية لبرلمان كوردستان فيما يخص القوانين التي سنها في تلك المجالات التي اخذناه كنموذج لتحليل ودراسة الأمن الإنساني وتحدياته في الاقليم. وأيضاً يتكون المحور من خمس بنود رئيسة كما يلي:

نتائج البند الأول: الجانب الرقابي في مجال الاقتصادي:

Results Of The First Item: The Regulatory Aspect In The Field Of Economics:

يتكون هذا البند من احدَ عشر اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واتجاه العينة لاستجابات أفراد البحث، وكانت اجابات المستجيبين كما يلي:

جدول رقم (11)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لإسئلة

البند الأول من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
------------	--------	------------	-------	-------	-------	------------	-----------------	-------------------	--------------

محايد	معارض	معارض	معارض	معارض	محايد
1.071	0.933	1.013	0.959	1.010	1.080
2.68	2.48	2.50	2.45	2.58	2.75
5%	2.5%	5%	2.5%	2.5%	10%
2	1	2	1	1	4
22.5%	15%	15%	17.5%	22.5%	22.5%
9	6	6	7	9	9
15%	17.5%	12.5%	10%	12.5%	10%
6	7	5	4	5	4
50%	57.5%	60%	62.5%	55%	57.5%
20	23	24	25	22	23
7.5%	7.5%	7.5%	10%	7.5%	2.5%
3	3	3	4	3	1
برلمان كوردستان كان له دور كبير لحماية وزيادة الانتاج المحلي عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لاستقرار وامن الاقتصادي عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتنظيم النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتحسين مستوى المعيشي للمواطنين في الاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير للحد من البطالة عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير للقضاء على الفقر عن طريق الرقابة البرلمانية
5	5	4	5	5	1

معارض	معارض	محايد	محايد	معارض	معارض
0.788	0.932	1.079	1.107	0.905	.8470
2.57	2.45	2.63	2.83	2.53	2.50
5%	5%	5%	2.5%	2.5%	0%
2	2	2	1	1	0
15%	22.5%	37%	15%	15%	20%
6	9	15	6	6	8
15%	10%	7.5%	20%	20%	12.5%
6	4	3	8	5	5
90%	55%	45%	57.5%	65%	65%
24	22	18	23	26	26
7.5%	7.5%	7.5%	5%	2.5%	2.5%
3	3	3	2	1	1
برلمان كوردستان كان له دور كبير لمواكبة وتأقلم اقتصاد الاقليم مع التطورات الاقتصادية العالمية والاقليمية عن طريق البرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار راسمالهم في الاقليم ورعاية حقوقهم عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لحقوق و واجبات العمال واصحاب العمل عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية عن طريق الرقابة البرلمانية	برلمان كوردستان كان له دور كبير لحفاظ على التوازن بين القطاعين العام والخاص عن طريق الرقابة البرلمانية	
11	10	9	8	7	

المستوى الكلي للبد

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (11) يتضح ان أفراد عينة البحث (معارضين) على ان برلمان كوردستان قد قام بدوره الرقابي في المجال الاقتصادي وتحديدًا في تلك المجالات التي اخذت رأيهم فيها وذلك بمتوسط حسابي (2.57) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الخماسي من (1.81-2.60) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (معارض) على أداة البحث.

وعلى مستوى الفردي لكل سؤال الواردة في الجدول اعلاه نرى ان هناك تبيان في وجهات نظر أفراد عينة البحث حول محتوى هذه الأسئلة. ويتضح ذلك من خلال سؤال رقم (1) وهو (برلمان كوردستان كان له دور كبير للقضاء على الفقر عن طريق الرقابة البرلمانية) بمتوسط حسابي (22.75) وبانحراف معياري (1.08). ثم السؤال رقم (6) وهو (برلمان كوردستان كان له دور كبير لحماية وزيادة الانتاج المحلي عن طريق الرقابة البرلمانية) بمتوسط حسابي (2.75) وبانحراف معياري (1.08). ثم السؤال رقم (9) وهو (برلمان كوردستان كان له دور كبير لحقوق و واجبات العمال واصحاب العمل عن طريق الرقابة البرلمانية) بمتوسط حسابي (2.83) وبانحراف معياري (1.107) واخيرا السؤال رقم (10) وهو (برلمان كوردستان كان له دور كبير لتشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار رأسمالهم في الاقليم ورعاية حقوقهم عن طريق الرقابة البرلمانية) بمتوسط حسابي (2.63) وبانحراف معياري (1.107). وتقع متوسطات حسابية للأسئلة الثلاث ضمن الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي من (1.81-2.60) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (محايد) على أداة البحث. وهذا الاختلاف في وجهات نظر المستجيبين يعود بدرجة اساسية إلى الانتماءات الحزبية لأعضاء وكذلك إلى تقييمهم الشخصي لدور البرلمان في مجال الرقابي.

نتائج البند الثاني: الجانب الرقابي في مجال التربية والتعليم:

Results Of The Second Item: The Regulatory Aspect In The Field Of Education:

يتكون هذا البند من ستة اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واتجاه العينة لاستجابات أفراد البحث، وكانت اجابات المستجيبين. وجاءت النتائج كما سيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (12)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لإستلة البند الثاني من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	برلمان كوردستان كان له دور كبير لمحو الأمية عن طريق الرقابة البرلمانية	2	33	4	6	57.22%	2.65	1.051	محايد
2	برلمان كوردستان كان له دور كبير في حماية حقوق الاطفال من حيث التربية والتعليم عن طريق الرقابة البرلمانية	2	22	9	8	20%	2.65	1.027	محايد
3	برلمان كرستان كان له دور كبير في تطوير البنية التحتية للتربية والتعليم عن طريق الرقابة البرلمانية	4	22	4	6	22%	2.53	1.037	معارض
4	برلمان كوردستان كان له دور كبير في جودة برامج التربية والتعليم عن طريق الرقابة البرلمانية	2	33	5	6	22%	2.60	0.982	معارض
5	برلمان كرسدتان كان لهم دور كبير في حماية حقوق المعلم والطلاب و واجباتهم عن طريق الرقابة البرلمانية	4	91	7	11	27%	2.78	1.121	محايد
6	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في انفاق المبلغ المخصص لقطاع التربية والتعليم من الموازنة العامة للاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	7	12	6	5	21%	2.30	0.992	اتجاه العينة
المستوى الكلي للبد									
							2.5	0.7	معار

يتضح من الجدول رقم (12) أن متوسطات حسابية ل (الجانب الرقابي للبرلمان في مجال التربية والتعليم) تراوحت ما بين (2.30 و 2.78)، حيث حاز البند على متوسط حسابي إجمالي (2.58) وهو متوسط (محايد)، وانحراف معياري إجمالي (0.793) وهي قيمة اقل من واحد صحيح مما يعني تجانس

أفراد عينة البحث وعدم تشتت كبير في استجاباتهم حول عدم قيام برلمان كوردستان بدوره الرقابي في مجال التربية والتعليم.

نتائج البند الثالث: الجانب الرقابي في مجال البيئة:

Results Of The Third Item: Regulatory Aspect In The Field Of Environment:

خصص هذا البند لدور برلمان كوردستان في مجال الرقابي بخصوص البعد البيئي في الاقليم. وبدوره يتكون من خمس اسئلة. وللإجابة عنها تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وإتجاه العينة لاستجابات أفراد البحث، وجاءت النتائج كما سيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (13)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وإتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لإسئلة البند الثالث من

المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العينة
1	برلمان كوردستان كان له دور كبير في حماية وتحسين البيئة عن طريق الرقابة البرلمانية	22	55%	8	20%	1	2.65	0.921	محايد
2	برلمان كوردستان كان له دور كبير في تشجيع المستثمرين الاجانب لاستثمار راسمالهم في مجال البيئة عن طريق الرقابة البرلمانية	19	47.5%	8	22.5%	1	2.65	1.001	محايد
3	برلمان كوردستان كان له دور كبير لتنظيم مشاركة منظمات المجتمع المدني للحكومة في حماية البيئة عن طريق الرقابة البرلمانية	18	54%	8	27.5%	0	2.68	0.971	محايد
4	برلمان كوردستان كان له دور كبير للالزام اصحاب المعامل والمنشآت لعدم تلوث البيئة عن طريق الرقابة البرلمانية	12	52.5%	6	15%	1	2.53	1.012	معارض

معارض	0.700	2.35	0%	0	10%	2	15%	6	77.5%	31	2.5%	1	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في انفاق المبلغ المخصص لحماية وتحسين البيئة من الموازنة العامة للاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	5
معارض	0.796	2.57	المستوى الكلي للبد											

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على اسئلة الاستبيان جاءت بدرجة (معارض)، وهي (2.57) من الدرجة الكاملة (5) بمعنى ان برلمان كوردستان لم يقدّم بواجبه الرقابي بالنسبة لتلك الجوانب التي تتعلق بالبعد البيئي في الأقليم. نتائج البند الرابع: الجانب الرقابي في مجال الصحة:

The Results Of The Fourth Item: The Regulatory Aspect In The Field Of Health:

يتكون البند من اربع اسئلة والتي تعبر عن المهمة الرقابية لبرلمان اقليم كوردستان- العراق بخصوص الابعاد الصحية في الاقليم. للإجابة عن فقرات هذا البند تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واتجاه العينة لإستجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما سيوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (14)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لإسئلة البند الرابع من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفترة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي المعياري	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	برلمان كوردستان كان له دور كبير في حماية حقوق المريض والكوادر الطبية وواجباتهم عن طريق الرقابة البرلمانية	1	20	6	12	1	2.80	0.992	محايد
2	برلمان كوردستان كان له دور كبير في تنظيم صناعة وتجارة الأدوية والستلزمات الطبية عن طريق الرقابة البرلمانية	3	22	5	9	1	2.58	1.010	معارض

معارض	0.960	2.48	5.2%	1	0.2%	8	5%	2	5.79%	27	5%	2	برلمان كوردستان كان له دور كبير في تطوير البنية التحتية للرعاية الصحية في الاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	3
معارض	0.797	2.33	5.2%	1	5.7%	3	15%	9	0.7%	28	5%	2	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في انفاق المبلغ المخصص للرعاية الصحية من الموازنة العامة للاقليم عن طريق الرقابة البرلمانية	4
معارض	0.871	2.54	المستوى الكلي للبند											

يتبين من الجدول (14) أن متوسط حسابي لإستجابات أفراد العينة على اسئلة هذا البند والمتعلق بالمهمة الرقابية لبرلمان اقليم كوردستان- العراق، قد بلغت (2.54%) من الدرجة الكاملة (5) وبانحراف معياري (0.871) أي أن إتجاه العينة هو (معارض) مع محتويات هذا البند. وهذا النتيجة تشير إلى ان برلمان كوردستان قد اخفق في مهمته الرقابية تجاه كيفية ومدى تطبيق تلك القوانين التي اقرها بخصوص الابعاد البيئية في الاقليم. بمعنى آخر انه عجز عن مسائلة اعضاء السلطة التنفيذية ومحاسبتها بشأن عدم التزامهم بتطبيق القوانين المتعلقة بالبيئة.

نتائج البند الرابع: الجانب الرقابي في مجال الأمن:

The Results Of The Fourth Item: The Regulatory Aspect In The Field Of Security:

يتكون البند من سؤالان رئيسيان هما دور برلمان كوردستان في مراقبة وتنفيذ قانون منع الارهاب ومكافحته و تخصيص مبلغ مناسب في المجال نفسه. للإجابة عن السؤالين تم حساب التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وإتجاه العينة لإستجابات أفراد عينة البحث، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (15)

التكررات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة حول اجابات أفراد العينة لإستلة البند الخامس من المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرة	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
		2	%5	7	27	2	%5	8	20%				
1	برلمان كوردستان كان له دور حاسم في انفاق المبلغ المخصص من الميزانية العامة للاقليم لمنع الارهاب ومكافحته عن طريق الرقابة البرلمانية	2	%5	7	27	2	%5	8	20%	1	2.48	0.960	محايد
2	برلمان كوردستان كان له دور كبير لمعالجة الدوافع الاساسية لانتشار التطرف العنيف عن طريق الرقابة البرلمانية	4	%10	7	22	5	%12.5	7	%17.5	2	2.53	1.062	معارض
المستوى الكلي للبد													معارض
													926.
													502.

يتضح من الجدول رقم (15) مايلي:

1. ان اتجاه افراد العينة بالنسبة للسؤال الأول والذي يتعلق بدور برلمان كوردستان في مراقبة السلطة التنفيذية ومسائلتها في كيفية انفاق المبلغ المخصص من الميزانية العامة للاقليم لمنع الارهاب ومكافحته عن طريق الرقابة البرلمانية كان بمجملها (معارضة)، حيث بلغ المتوسط العام لهذا السؤال (2.48) وبانحراف معياري بلغ (0.960) وهي قيمة اقل من واحد صحيح، مما يعني هناك تجانس وعدم تششت كبير في آراء المستجيبين في تقديرهم لعدم قيام البرلمان بواجبه تجاه عدم انفاق مبلغ مال مناسب لمنع الارهاب ومكافحته.
2. وفيما يخص السؤال الثاني نرى ان اتجاه العينة أيضا (معارض) بمتوسط حسابي (2.53) وبانحراف معياري (1.06). أي بمعنى لم يؤدي برلمان كوردستان دوره المطلوب في معالجة الدوافع الأساسية لانتشار التطرف العنيف عن طريق الرقابة البرلمانية.

مستخلص النتائج والتوصيات

Conclusions and recommendations

أولاً: مستخلص النتائج:

The brief of Conclusions:

من خلال دراسة نتائج التحليل الإحصائي بواسطة برنامج (SPSS) لعينة البحث؛ توصلنا إلى النتائج التالية:

1. النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: الجانب التشريعي(*)

1. Results related to the second axis: legislative aspect(*)

أ- البند الأول؛ الجانب الاقتصادي: يتبين من النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) ان برلمان كوردستان كان على قدر من المسؤولية في معالجة تحديات الأمن الانساني على مستوى البعد الاقتصادي، وقد سنن العديد من القوانين في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر: (قانون رقم (3) لسنة 2013 قانون المنافسة ومنع الاحتكار في اقليم كوردستان- العراق. قانون رقم(28) لسنة 2007- قانون إنفاذ قانون الشركات(الاتحادي) رقم 21 لسنة 1997. قانون رقم(21) لسنة 2007 - قانون وزارة الثروات الطبيعية لاقليم كوردستان- العراق قانون رقم (13) لسنة 2006- قانون وزارة التجارة لأقليم كوردستان - العراق. قانون رقم (28) لسنة 2004 -قانون التعديل الأول لقانون وزارة المالية والاقتصاد لاقليم كوردستان. قانون رقم (4) لسنة 2006- قانون الاستثمار في اقليم كوردستان - العراق. قانون رقم(37) قانون صندوق دعم ومساعدة ذوي الشهداء وضحايا الإبادة الجماعية).

ب- نتائج البند الثاني والمتعلقة بالجانب التربية والتعليم تشير إلى ان برلمان كوردستان فعلا قام بتشريع قوانين مهمة التي تخص التربية والتعليم مثل (قانون رقم (10) لسنة 2008- قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ قانون وزارة التربية).

ت- اظهرت نتائج البند الثالث والمتعلقة بالبعد البيئي ان غالبية المستجيبين كانوا مع ان برلمان كوردستان له دور كبير في معالجة تحديات الأمن الإنساني في مجال البيئة. وتأكيداً على صحة اراء المستجيبين نذكر على سبيل المثال عدد من القوانين التي صدرت في مجال البيئة من قبل البرلمان وهي: (قانون رقم (10) لسنة 2006- قانون وزارة البيئة لأقليم كوردستان - العراق. قانون رقم (39) لسنة 2004 - قانون المؤسسة العامة للسياحة في اقليم كوردستان- العراق،

- قانون رقم (10) لسنة 2007- قانون المؤسسة العامة لشؤون الالغام في اقليم كردستان- العراق. قانون رقم(8) - قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان).
- ث- اتضح من خلال نتائج البند الرابع و المتعلقة بأخذ آراء افراد العينة حول الابعاد الصحية وخدماتها في الأقليم ان برلمان كردستان قد قام بواجبه من حيث اصدار قوانين رئيسة لتنظيم ومعالجة القضايا الصحية في الاقليم. ومن هذه القوانين (قانون رقم (44) لسنة 2004- قانون التعديل الثاني لقانون نقابة الصيادلة رقم 8 لسنة 1999. قانون رقم(45) لسنة 2004- قانون نقابة أطباء الأسنان في اقليم كردستان -العراق. قانون رقم (15) لسنة 2007- قانون وزارة الصحة لاقليم كردستان- العراق. قانون رقم (8) لسنة 2013 قانون الصحة النفسية في إقليم كردستان -العراق. قانون رقم (30) لسنة 2007-قانون فحوصات الدم الوراثية قبل الزواج.
- ج- أما نتائج البند الخامس و المتعلقة بالجانب الأمني الذي يعد من اهم جوانب الأمن الانساني وبالتالي هناك علاقة تكاملية وتفاعلية بينهما، فكانت نتائج ايجابية، أي بمعنى ان برلمان كردستان ونظراً لأهمية الاستقرار الأمني ودوره في تحقيق الأمن الانساني فقد قام بواجبه وأصدر قوانين اساسية لكيفية تحقيق الاستقرار الأمني و منع الارهاب ومكافحته، فضلاً عن نبذ التطرف والحد منه من خلال القانون. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر عدد من هذه القوانين منها: (قانون رقم (46) لسنة 2004 - قانون الهيئة العامة لأمن (آسايش) اقليم كردستان - العراق. قانون رقم (3) لسنة 2006 قانون مكافحة الإرهاب في اقليم كردستان-العراق. قانون رقم (19) لسنة 2007 - قانون وزارة البشمركة لاقليم كردستان- العراق. قانون رقم 6 - قانون منع إساءة استعمال أجهزة الإتصالات في إقليم كردستان-العراق. قانون تمديد العمل بقانون مكافحة الارهاب رقم (3) لسنة 2006 في اقليم كردستان- العراق.
- ح- تبين من خلال نتائج بنود المحور الثاني ان برلمان كردستان خلال الفترة الممتدة بين (2013-2018) و (2018-2022) لم يتمكن من اصدار أي قانون لموازنة. علماً انه كان من المفترض ان يقوم باصدار (9) قانون موازنة. لذلك كانت استجابات افراد العينة موافقة تماماً مع عدم وجود دور لبرلمان كردستان في تخصيص مبالغ مناسبة لتصدي ومعالجة تحديات الأمن الانساني في الإقليم. ولكن كما هو معلوم ان الموازنة العامة هي خطة مالية مقترحة من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) تبين فيها الإيرادات المقدره والتخصيصات المعتمدة لإلنفاق على الأنشطة المالية لسنة مالية مقبلة، من أجل تحقيق أهداف الدولة في إطار الخطة العامة

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم إقرارها من السلطة التشريعية⁽³⁴⁾. أي بمعنى ان السلطة التنفيذية هي مسؤلة عن اعداد الموازنة وارسالها إلى السلطة التشريعية، وبما ان حكومة اقليم كردستان خلال الكابيتين الثامنة والتاسعة لم تقم بارسال اي مشروع قانون الموازنة للبرلمان فمن الطبيعي ان يعجز الأخير في اقرار الموازنة وتوزيع المبالغ المناسبة على الوزارات والهيئات الحكومية. ومن خلال ذلك يتبين لنا ان حكومة اقليم كردستان كانت مهيمنة وغير خاضعة لبرلمان.

2- النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: الجانب الرقابي

2-- Results related to the third axis: the regulatory aspect

يتضح من خلال نتائج اجمالي للجدول رقم (11، 12، 13، 14، 15) ان اتجاه العينة هو بشكل عام (معارض) بمتوسط حسابي (2.55) وبانحراف معياري (0.973) (ينظر الجدول رقم (15)، أي بمعنى ان برلمان كردستان لم يفلح في القيام بدوره الرقابي في تأكيد من تنفيذ القوانين والأهتمام بالمشاكل التي اشار اليها الذين قاموا بصياغة هذه القوانين، والمشاكل التي تعترضها من اجل ايجاد حل لها عند تطبيقها، ولاسيما القوانين المتعلقة بمجالات (الاقتصاد، التربية والتعليم، البيئة، الصحة، الأمن). وعند نظر إلى تقييم استجابات افراد العينة يتبين لنا ان هناك معوقات عدة منها موضوعية أو ذاتية، قانونية- سياسية أو بنوية- مؤسساتية خارج برلمان أو داخله حالت دون ان يتمكن البرلمان من القيام بواجبه الرقابي بصورة فعالة ومؤثرة.

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واتجاه العينة بالنسبة للمحور الثالث

العدد	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	الجانب الرقابي في مجال الاقتصادي	2.57	0.788	معارض
2	الجانب الرقابي في مجال التربية والتعليم	2.58	0.793	معارض
3	الجانب الرقابي في مجال البيئة	2.57	0.796	معارض
4	الجانب الرقابي في مجال الصحة	2.54	0.871	معارض
5	الجانب الرقابي في مجال الأمن	2.50	0.926	معارض
	مستوى الكلي للمحور الثالث	2.55	0.673	معارض

ثانياً: التوصيات:

Second: Recommendations:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها؛ نوصي ونقترح ما يلي:
1. تعديل النظام الداخلي للبرلمان بما يناسب مع التغييرات والتطورات الحديثة، ولاسيما المواد التي تتعلق بمستوى كفاءات النواب من جهة وتوسيع المهام الرقابية من جهة أخرى.
 2. تحسين قنوات الاتصال والتعاون بين النواب و المسؤولين في السلطة التنفيذية، وكذلك بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني.
 3. التركيز على قضايا الأمن الإنساني والعمل على مدى توافقتها مع السياسات الحكومية، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين احتياجات المواطنين والإمكانيات المادية المتوفرة في الإقليم.
 4. توسيع قنوات التمكين لنواب البرلمان من الناحية العلمية والثقافية و إتاحة الفرصة وتوفير الدعم المادي والمعنوي أكثر لهم من أجل مواكبة وفهم التغييرات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية بغية القيام بواجبهم التشريعي والرقابي بفعالية.
 5. تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والشخصية والحزبية عند البرلمانين والحد من التداخلات السلبية في العمل البرلماني من جانب الأحزاب السياسية.

الهوامش

Endnotes

- (1) ينظر المادة (2) (أولاً) من النظام الداخلي لبرلمان كوردستان الذي صادق عليه البرلمان في جلسته الإعتيادية رقم (8) بتاريخ (2008/7/17). نصه متوفر على الموقع الرسمي للبرلمان على شبكة المعلومات الدولية: <https://2u.pw/0WByFPg8>
- (2) رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، دار أسانة، عمان، 2012، ص 25.
- (3) محمد بدري عيد و جمال عبدالله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، دار العربية للعلوم ناشرون، دوحة- قطر، 2014، ص 25.
- (4) عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الوقع والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (10) العدد (3) جولية، 2021، 163.
- (5) ينظر: بان منظرو، لسان العرب، ط3، ج 13، بيروت، 1994، ص 13. كذلك المنجد في اللغة العربية، ط37، بيروت، دار المشرق، 1998، ص 18.
- (6) سليم قسوم، الاتجاهات الجيدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بدون سنة نشر، ص 17.

- (7) دي مونيريال تيري، وكلين، جانسن سايبين، ترجمة: مقلد علي، الموسوعة الإستراتيجية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص 254.
- (8) *Chambers English dictionary, UK, W&R chambers ltd and Cambridge University press, 1988, p.1331.*
- (9) عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (160)، أبريل 2005، ص ص 56-57.
- (10) جميلة علاق: مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والاطروحات النقدية الجديدة، مقال منشورة في مدخلات الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر، ص 307.
- (11) عدنان أمين شعبان، مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (44)، ط 1، 2000 ص ص 3-4.
- (12) عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغربية، مصدر سبق ذكره، ص 163.
- (13) للمزيد من التفاصيل حول تغير مفهوم الأمن ينظر: حسين باسم عبدالأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت، المجلد 15، العدد 24 (30 إبريل/نيسان 2019)، ص ص 534-535. طالي مراد، الأمن الإنساني ضمانات أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الملد (2)، ال2 دد (3)، 2017، ص ص 161-167.
- (14) *United Nations Development Programme, The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates, by Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, May 2006, p. 4.*
- (15) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2008، ص ص 126-127.
- (16) *Commission on Human Security, Human Security now. New York 2003, p. 4.*
- (17) *Commission on Human Security. Human Security Now; Commission on Human Security: New York, NY, USA, 2003. Available online: <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/English/FinalReport.pdf> (accessed on 15 May 2012).*
- (18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص 2.
- (19) عادل عبدالله عبدالرحمن، الأمن الإنساني وكرامة السوداني، بدون اسم ومكان مطبعة، 2003، ص 13.

- (20) سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016، ص 34.
- (21) نورالدين حاروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، مجلة الفكر، كلية الحقوق – جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد (10) يناير 2014، ص 151.
- (22) حنا عيسى، مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.amad.com.ps/ar/post/389025>
- (23) لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1969، ص ص 921-922. كذلك صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، كلية القانون، جوامعة بغداد، 1991، ص ص 34-35.
- (24) رشيد عمارة ياس و أيوب محمد طيب، الأداء الرقابي لبرلمان كردستان – العراق للدورتين الثانية والثالثة، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، السليمانية، المجلد (1)، العدد (2)، كانون الأول 2018، ص 95.
- (25) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، بيروت – لبنان، 2000، ص 305.
- (26) برلمان كردستان – العراق، الأعضاء والكتل البرلمانية: <https://www.parliament.krd/arabic/parties-and-mps/parties>
- (27) رجاء وحيد دويدري، مصدر سبق ذكره، ص 305.
- (28) للمزيد من التفاصيل حول العينة العشوائية ينظر: عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام برنامج (SPSS)، دار الشروق، عمان – الأردن 2007، ص ص 59-71.
- (29) احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المعارف، مصر – القاهرة، 1989، ث 118.
- (30) رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان – الأردن، 2008، ص 131.
- (31) محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتي، صنعاء – اليمن، ط3، 2015، ص 134.
- (*) السادة المحكمين هم: 1- أ.م. ابراهيم قاسم البالاني. الأختصاص: الجيوبولتيك. تدريسي بجامعة كرميان. Ibraheem.qasim@garmian.edu.krd - أ.م.د. مناضل عباس قاسم. الأختصاص: طرائق تدريس. قسم علم النفس / كلية التربية، جامعة كرميان. munadhil.abbas@garmian.edu.krd 3- أ.د.م. يادگار علي محمد. الأختصاص: الإعلام / انتاج المواد الإذاعية. تدريسي بجامعة كرميان. Yadgarali@garmian.edu.krd
- (32) للمزيد من التفاصيل حول انواع المقاييس الإحصائية ينظر: منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2007، ص ص 193-200.
- (33) المصدر نفسه.

(*) للإطلاع على نص القوانين المذكورة في نتائج المحور الثاني ينظر: الموقع الرسمي لبرلمان كوردستان العراق على شبكة المعلومات الدولية:

<https://www.parliament.krd/arabic/business/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%DB%8C%D9%86/>

(34) نائل علي العصا وحبیب أبو نفسية، المحاسبة الحكومية، رام الله- فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، 2020.

المصادر

أولاً: القوانين والأنظمة:

I. النظام الداخلي لبرلمان كوردستان الذي صادق عليه البرلمان في جلسته الإعتيادية رقم (8) بتاريخ (2008/7/17).

ثانياً: المعاجم والقواميس:

- I. ابن منظور، لسان العرب، ط3، ج 13، بيروت، 1994.
- II. المنجد في اللغة العربية، ط37، بيروت، دار المشرق، 1998.
- III. -ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2008.

ثالثاً: الكتب:

- I. احمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المعارف، مصر- القاهرة، 1989.
- II. دي مونريال تيري، وكلين، مساعدة جانسن سايبين، ترجمة: مقلد علي: الموسوعة الإستراتيجية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
- III. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، بيروت- لبنان، 2000.
- IV. رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان- الأردن، 2008.
- V. رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والاصلاح، دار أسامة، عمان، 2012.
- VI. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بدون سنة نشر.
- VII. صالح جواد الكاظم و علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، كلية القانون، جامعة بغداد، 1991.
- VIII. عادل عبدالله عبدالرحمن، الأمن الإنساني وكرامة السوداني، بدون اسم ومكان مطبوعة، 2003.
- IX. عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام برنامج (SPSS)، دار الشروق، عمان- الأردن، 2007.
- X. محمد بدري عيد و جمال عبدالله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، دار العربية للعلوم ناشرون، دوحة- قطر، 2014.

- XI. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتي، صنعاء- اليمن، ط3، 2015.
- XII. محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1969.
- XIII. ١٣ منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
- XIV. نائل علي العصا وحبيب أبو نفسية، المحاسبة الحكومية، رام الله- فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، 2020.

رابعاً: التقارير والدراسات العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه:

- I. جميلة علاق، مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والاطروحات النقدية الجديدة، مقال منشورة في مدخلات الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر.
- II. حسين باسم عبدالأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الإنسان، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت، المجلد 15، العدد 24 (30 إبريل/نيسان 2019).
- III. رشيد عمارة ياش و أيوب محمد طيب، الأداء الرقابي لبرلمان كوردستان- العراق للدورتين الثانية والثالثة، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، السليمانية، المجلد (1)، العدد (2)، كانون الأول 2018.
- IV. سعدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016.
- V. طالي مراد، الأمن الإنساني ضمانات أساسية لأمن الدولة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الملد (2)، ال 2017 (3)، 2017.
- VI. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (160)، أبريل 2005.
- VII. عدنان أمين شعبان، مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، سلسلة محاضرات الإمارات، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (44)، ط1، 2000.
- VIII. عمر خلف الله، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية: دراسة في الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد (10) العدد (3) جولية.
- IX. نورالدين حاروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني، مجلة الفكر، كلية الحقوق- جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد (10) يناير 2014.
- X. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية:

I. برلمان كوردستان – العراق، الأعضاء والكتل البرلمانية:

<https://www.parliament.krd/arabic/parties->

II. للأطلاع على نص القوانين المذكورة في نتائج المحور الثاني ينظر: الموقع الرسمي لبرلمان كوردستان العراق على شبكة المعلومات الدولية:

<https://www.parliament.krd/arabic/business/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%DB%8C%D9%86/>

III. حنا عيسى، مفهوم البرلمان وأهمية وجوده ووظائفه، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://www.amad.com.ps/ar/post/389025>

المصادر باللغة الانجليزية:

- I. *Commission on Human Security, Human Security now. New York 2003.*
- II. *Commission on Human Security. Human Security Now; Commission on Human Security: New York, NY, USA, 2003. Available online: http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/English/FinalReport.pdf (accessed on 15 May 2012).*
- III. *Chambers English dictionary, UK, W&R chambers ltd and Cambridge University press, 1988, p.1331.*
- IV. *United Nations Development Programme, The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates, by Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, May 2006.*
- V. *United Nations Trust Found for Human Security, HUMAN SECURITY HANDBOOK, January 2016.*

Reference**First: laws and regulations:**

- I. *The internal regulations of the Parliament of Kurdistan, which was ratified by the parliament in its ordinary body No. 8 dated (17/7/2008).*

Second: glossaries and dictionaries:

- I. *Ibn Manzoor, Arab tongue, Vol. 3, p. 13, Beirut, 1994.*
- II. *Al-Munajjid in Arabic, Vol. 37, Beirut, Dar Al-Mashreq, 1998.*
- III. *- Nazim Abdul Wahid al-Jasser, Encyclopedia of political, philosophical and international terms, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut-Lebanon, 2008.*

Third :Books

- I. *Ahmed Badr, the origins of scientific research and its methods, Ma'areq House, Egypt-Cairo, 1989.*
- II. *De Montbrial Thierry, Klein, assistant Jansen saibin, translation: maqdidat Ali: the strategic encyclopedia, Beirut, University Foundation for studies, publishing and distribution, 2011.*

- III. *Raja Wahid dewidry, scientific research: its theoretical basics and practical practice, Dar Al-Fikr, Beirut-Lebanon, 2000.*
- IV. *Rahim Younis Crow al-Azzawi, introduction to the scientific research methodology, Dar Dijlah, Amman-Jordan, 2008.*
- V. *Rawaa Zaki al-Tawil, international security and strategies for change and reform, Dar asana, Amman, 2012.*
- VI. *Salim kassom, good trends in Security Studies: a study in the development of the concept of security in international relations, Emirates Center for Strategic Studies and research, without a publication year.*
- VII. *Saleh Jawad Al-Kazim and Ali Ghalib Al-Ani, political systems, Faculty of Law, University of Baghdad, 1991.*
- VIII. *Adel Abdullah Abdulrahman, human security and dignity of the Sudanese, without a name and a place of nature, 2003.*
- IX. *Abdul Hamid Abdul Majid Al-baldawi, methods of scientific research and statistical analysis: research planning, data collection and analysis manually and using the Occupational Health and safety program, Dar Al-Shorouk, Amman-Jordan , 2007.*
- X. *Mohammed Badri Eid and Jamal Abdullah, the gulf in a changing strategic context, Arab House of Sciences publishers, Doha-Qatar, 2014.*
- XI. *Mohammed Sarhan Ali Al-Mahmoudi, scientific research methods, Dar Al-KTI, Sana'a-Yemen, Vol. 3, 2015.*
- XII. *Mohamed Kamel Laila, political systems: the state and the government, Dar Al - Nahda Al-Arabiya for printing and publishing, Beirut-Lebanon, 1969.*
- XIII. *Munther Al-Damen, fundamentals of scientific research, Al - Masirah publishing and distribution house, Amman-Jordan, 2007.*
- XIV. *Nael Ali al-Asa and Habib Abu Nafia, government accountant, Ramallah-Palestine, al-Quds Open University, 2020.*

Fourth: reports, scientific studies, master's and doctoral theses:

- I. *Jamila allak, the concept of security between the traditional thesis and the new critical theses, an article published in the entries of the international forum: Algeria and security in the Mediterranean, reality and horizons, 2008, Faculty of law and political science, Constantine, Algeria.*
- II. *Hussein Bassem Abdul Amir, human security and its relationship to human development and Human Rights, Ahl Al-Bayt magazine, Ahl al-Bayt University, Vol.15, No. 24 (April 30, 2019).*
- III. *Rashid Amara Yash and Ayoub Mohammed Tayeb, the supervisory performance of the Parliament of Kurdistan - Iraq for the second and*

- third sessions, Journal of political and Amina studies, Sulaymaniyah, Volume (1), Issue (2), December 2018.*
- IV. *Saidi Yassin, the new security challenges in the Maghreb, master thesis, Faculty of law and Political Science, University of Oran 2, 2016.*
- V. *Tali Murad, human security is a fundamental guarantee of State Security, Journal of Legal Studies and Research, Faculty of law and Political Sciences - Mohamed Boudiaf University in Mesilla, birth (2), 2D (3), 2017.*
- VI. *Abdel Nour bin Antar, the development of the concept of security in international relations, Journal of international politics, Cairo, issue (160), April 2005.*
- VII. *Adnan Amin Shaaban, the concept of security under the new world order, Emirates Lecture Series, Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and research, issue (44), Vol.1, 2000.*
- VIII. *Omar khalafallah, human security and sustainable development in the Maghreb region: a study in realities and challenges, Algerian Journal of security and development, Vol.10, Issue 3, July.*
- IX. *Noureddine haroush, developing the relationship between parliament and civil society, Al - Fikr magazine, Faculty of law-Mohammed Khudair University, Biskra, issue (10) January 2014.*
- X. *UNDP, Regional Bureau for Arab states, Arab Human Development Report 2009: human security challenges in Arab countries.*

Fifth: International Information Network:

- I. *The Parliament of Kurdistan-Iraq, sticks and parliamentary blocs: <https://www.parliament.krd/arabic/parties->*
- II. *For the text of the laws mentioned in the results of the second axis, see: the official website of the Parliament of Iraqi Kurdistan on the International Information Network: <https://www.parliament.krd/arabic/business/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%DB%8C%D9%86/>*
- III. *Hanna Issa, the concept of Parliament and the importance of its existence and functions, an article published on the website: <https://www.amad.com.ps/ar/post/389025>*

English-language sources:

- I. *Commission on Human Security, Human Security now. New York 2003.*
- II. *Commission on Human Security. Human Security Now; Commission on Human Security: New York, NY, USA, 2003. Available online: <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/English/FinalReport.pdf> (accessed on 15 May 2012).*

- III. *Chambers English dictionary, UK, W&R chambers ltd and Cambridge University press, 1988, p.1331.*
- IV. *United Nations Development Programme, The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates, by Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, May 2006.*
- V. *United Nations Trust Found for Human Security, HUMAN SECURITY HANDBOOK, January 2016.*



